

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار التاسع – أبريل 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي-ابريل 2019

تقارير آفاق قطرية: تونس

النمو الاقتصادي

من المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.7 في المائة عام 2019، مقارنة مع 2.0 في المائة للنمو المحقق عام 2018، ذلك في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي، وارتفاع متوقع لنمو قطاع الخدمات، وبدء الإنتاج من "حقل نوارة" للغاز الطبيعي الذي سيساعد على تلبية جزء من الطلب المحلي على الطاقة، وتقليل كلفة الواردات النفطية. أما في عام 2020 من المتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي إلى نحو 3.1 في المائة مدعوماً بارتفاع متوقع لمستويات النشاط الاقتصادي في قطاع السياحة الذي شهد زخماً واضحاً خلال عام 2018، ومن المتوقع أن يواصل نموه التصاعدي في عام 2020 بعد انقضاء فترة الانتخابات التي ستنهدها البلاد عام 2019 إضافة إلى زيادة متوقعة للنشاط في القطاع الصناعي والخدمي خلال فترة أفق التوقع.

يُشار إلى أن الحكومة تستهدف زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5 في المائة، وخفض البطالة إلى 12 في المائة بنهاية 2020، مقارنة بنحو 15 في المائة للمستويات الحالية، من خلال إدخال "نموذج جديد" للتنمية في هذا الإطار، تعتمد الحكومة زيادة مرونة نظم أسعار الصرف، وتعزيز الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة.

إضافةً إلى ما سبق، تسعى الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات في إطار اتفاق "تسهيل الصندوق الممتد" (EFF) المُقدم من صندوق النقد الدولي الذي يدعم برنامج إصلاحات تنبناه الحكومة التونسية وتهدف في إطاره إلى خفض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج إلى 3 في المائة بحلول عام 2020، وخفض فاتورة الأجور في القطاع العام إلى 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 14 في المائة في الوقت الحالي، وخفض الدعم، وإصلاح نظام المعاشات، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة الخاسرة، وخفض الدين العام دون مستوى 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

شهد المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من عام 2018 تواصل الاتجاه التصاعدي الذي انتهجه منذ مطلع 2017، حيث سجل نحو 7.4 في المائة في المتوسط مقارنة مع 5.3 في المائة في نفس الفترة من العام الماضي. أما بالنسبة للنصف الثاني من عام 2018، فقد عرف معدل التضخم بعض التباطؤ ليستقر في حدود 7.4 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن تطور المستوى العام للأسعار بهذا النسق الذي لم يعهده الاقتصاد التونسي منذ أكثر من عقدين، يعزى ذلك بصفة أساسية لتزامن عدد من العوامل من أهمها ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية، وتواصل الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل أبرز العملات الأجنبية، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات خلال عام 2018 الخاصة بزيادة ضريبة القيمة المضافة بنقطة مئوية، وكذلك زيادة النسب المطبقة على رسوم الاستهلاك والرسوم الجمركية على بعض المنتجات.

تشير أحدث تقديرات للبنك المركزي التونسي إلى توقع حدوث تباطؤ تدريجي في وتيرة ارتفاع الأسعار خلال العامين القادمين ليصل معدل التضخم إلى نحو 6.7 في المائة خلال عام 2019، وحوالي 6.0 بالمائة خلال عام 2020⁽¹⁾. حيث يتوقع أن يلعب أثر سنة الأساس (Base effect) دوراً هاماً في تراجع معدلات التضخم خاصة خلال الربع الأول من سنة 2019. كما سيكون لمسار الأسعار العالمية للمعادن وبعض المواد الأولية الأخرى كالحديد والخشب وغيرها وارتفاع الإنتاج المحلي خاصة من الخضروات، أثراً إيجابياً على مستويات الأسعار فضلاً عن الأثر الناجم عن بعض الإجراءات المتخذة في مشروع قانون المالية لسنة 2019.

فيما يلي عرض لتفسير أهم التطورات المتوقعة على مستوى المجموعات السلعية:

- بخصوص المواد المدعمة (26.3 في المائة من السلة الاستهلاكية)، فإن الضغوطات التضخمية ستظل قائمة على مدى أفق التوقع، وتتعلق بالأساس بأسعار المحروقات وعدد من السلع ورسوم الخدمات العمومية بسبب ارتفاع تكاليفها والتوجه نحو الضغط على نفقات الدعم. وبالفعل، تتجه الدولة نحو التقليل في كتلة الدعم التي تنامت بصفة هامة خلال السنوات السبع الأخيرة والتي باتت تمثل تحدياً لاستدامة الموازنة.
- أما بالنسبة لأسعار المنتجات الغذائية الطازجة (13.9 في المائة من السلة)، فينتظر أن يستقر معدل تضخمها خلال السنتين القادمتين في مستويات أقل نسبياً من تلك المسجلة في عام 2018، مدعومة بتحسين آفاق الإنتاج المحلي الذي استفاد كثيراً من كميات الأمطار الأخيرة، من جهة، وتحسن المخزون في السودان، من جهة أخرى، الأمر الذي سيحد نسبياً من آثار الضغوط الناشئة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

¹ البنك المركزي التونسي، (2019) تونس. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، إبريل.

- فيما يتعلق بالتضخم الأساسي Implicit Inflation (دون الأخذ في الاعتبار المواد المدعمة والمواد الغذائية الطازجة)، فإنه من المنتظر أن تساهم بعض الاجراءات الواردة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019، التي تشمل بالخصوص خفض نسبة ضريبة القيمة المضافة (من 19 في المائة حالياً إلى نحو 7.0 في المائة بداية من أول شهر يناير 2019) المطبقة على خدمات الهاتف والإنترنت المنزلي والسيارات الشعبية، في تباطؤ نسق نمو هذا المكون الأساسي للأسعار. من المتوقع أن يؤدي شبه الاستقرار في الأسعار العالمية للمعادن (الناتج عن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين) إلى تخفيف الضغوط على أسعار الواردات والإنتاج. من ناحية أخرى، ستساهم الضغوط على سعر صرف الدينار وكلفة الأجور في إبقاء التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة نسبياً وسوف يحول دون عودته نحو مستوياته المعتادة على المدى المتوسط.

الأوضاع النقدية

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية في ظل ارتفاع معدل التضخم حيث شهد عام 2018 رفيعين لأسعار الفائدة أعقبهما رفع ثالث لسعر الفائدة خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل حالياً سعر الفائدة إلى 6.75 في المائة.

سجل المعروض النقدي زيادة بنسبة 8.8 في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018، فيما نما حجم الائتمان المحلي وإجمالي الودائع المحلية بمعدل 10.9 في المائة و6.9 في المائة على التوالي خلال تلك الفترة.

من ناحية أخرى، يشهد سوق النقد الأجنبي منذ 2011 ضغوطات كبيرة نظراً لمحدودية توفر العملة الأجنبية نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري الذي بلغ 3.6 مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018، مقابل 3.1 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري "للطاقة" الذي شكّل 30 في المائة من إجمالي الميزان التجاري. أدى ذلك إلى تأثر مصادر السيولة بالعملة الأجنبية في سوق الصرف، وتراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل اليورو والدولار الأمريكي بنحو 13 في المائة و16 في المائة على التوالي.

سوف يتأثر موقف السياسة النقدية خلال أفق التوقع بمسارات الطلب الخارجي لاسيما ذلك المتأتي من منطقة اليورو، وبالتطورات على صعيد الأسعار العالمية للمواد الأساسية والمحروقات، فضلاً عن اتجاهات السياسة النقدية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، خاصة في ظل اتجاه البنك المركزي الأوروبي إلى وضع حد لبرنامج إعادة شراء الأصول كخطوة أولى نحو الانتقال إلى تقييد السياسة النقدية، وما لذلك من انعكاسات على سعر صرف الدولار واليورو وعلى تكاليف المديونية التي تتحملها الدول النامية في الأسواق المالية العالمية.

على الصعيد المحلي، يسعى البنك المركزي التونسي خلال الفترة القادمة إلى اتباع سياسة نقدية تكون قادرة على المساهمة في إعادة الاستقرار الاقتصادي (Macroeconomic Stabilization)، والتحكم في التوازنات الكلية من بين أهم أولوياتها احتواء العجز في الميزان الجاري أخذاً في الاعتبار تداعياته على مستوى التمويل الخارجي، واحتياطي العملة، ومؤشرات الدين وتطور سعر صرف الدينار والتضخم. بالتالي، فإن البنك المركزي التونسي، في إطار قيادته لسياسة النقدية، يسعى جاهداً إلى مجابهة الضغوط التضخمية على اختلاف مصادرها بما يتوافق مع هدفه الأساسي المتمثل في تحقيق الاستقرار السعري.

في ظل التحديات التي تواجه التوازنات الخارجية التي تشهدها تونس منذ 2011، شرع البنك المركزي التونسي في إرساء عدد من البرامج الإصلاحية التي تهدف إلى تعميق سوق الصرف المحلي للدفع بقدرته على توفير السيولة اللازمة للفاعلين الاقتصاديين، وتدعيم مساهمته في تحديد قيمة الدينار وذلك باعتماد نظام صرف أكثر مرونة يركز على تحديد سعر صرف الدينار باعتماد أسعار الصرف المعتمدة من طرف البنوك من خلال إرساء آلية "صانعي سوق الصرف" التي تضم أهم المصارف النشطة في سوق الصرف، علاوة على تعزيز أدوات تدخل البنك المركزي التونسي في سوق الصرف الأجنبي عبر إدراج آلية طلب العروض بالعملة الأجنبية. كما عمل البنك المركزي على تيسير شروط استخدام أدوات التغطية ضد مخاطر الصرف، وأسعار الفائدة (العقود الآجلة، والمقايضات، اتفاق السعر الآجل، خيارات الصرف).

سيتم خلال عامي 2019 و2020 تركيز البنك المركزي على دعم المكتسبات التي تحققت في ظل الإصلاحات السابقة من خلال تنشيط سوق المشتقات المالية، وتعزيز دورها كمحفز لسوق الصرف. في هذا الإطار، يعمل البنك المركزي التونسي حالياً على إعداد نص قانوني لإدراج المشتقات المالية طويلة الأجل لتغطية مخاطر الصرف والفائدة كعقود مبادلة أسعار الفائدة وعقود مبادلة العملات. كما يعمل البنك على إعداد إطار قانوني لهذه العمليات يتلاءم مع المعايير الدولية وتحديدات اتفاقية (ISDA) الصادرة عن (الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات).

الأوضاع المالية

في ظل الخطة التنموية (2016-2020) التي تستهدف العمل على تنشيط الاقتصاد، ودعم العمل الاجتماعي، وتحسين الظروف المعيشية، والحرص على تنفيذ المشاريع التنموية خاصة في المناطق ذات الأولوية، تضمن قانون المالية لسنة 2019 جملة من التدابير لتحسين الوضع التنافسي وزيادة الاستثمارات والعمل على تأسيس المزيد من الشركات من خلال مواصلة تدابير الإصلاح الضريبي وترشيد ورفع كفاءة الانفاق العام بهدف الحفاظ على توازنات المالية العامة، ومراعاة البعد الاجتماعي.

تتضمن الموازنة العامة ارتفاعاً متوقعاً في الإيرادات بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 29 مليار دينار، وارتفاع النفقات العامة بنسبة 12 في المائة لتصل إلى 40.8 مليار دينار. يتوقع أن يبلغ عجز ميزانية الدولة 4.5 مليار دينار، أي ما يعادل 3.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 5.2 مليارات دينار أو 4.9 بالمائة متوقعة لسنة 2018.

القطاع الخارجي

يتوقع تراجع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2019 ليصل إلى نحو 5.5 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض قدرها 8 في المائة مقارنة بالعام 2018. جاء ذلك كنتيجة لتوقع ارتفاع الصادرات بنحو 6.6 في المائة لتبلغ حوالي 16.5 مليار دولار خلال عام 2019. يُعزى ذلك ارتفاع الصادرات من الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج نظراً للميزة التي تتمتع بها تونس في هذه المجالات. إضافة إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات التونسية خاصة من دول منطقة اليورو مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي في تلك البلدان التي تعد الشريك التجاري الأبرز لتونس. كما يتوقع ارتفاع الواردات بنحو 2.6 في المائة لتبلغ حوالي 22 مليار دولار خلال عام 2019.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع اتساع العجز ليصل إلى نحو 0.3 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع حوالي 0.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018. أما ميزان صافي التحويلات، فيتوقع ارتفاع الفائض المسجل خلال عام 2018 بنحو 8.5 في المائة ليبلغ حوالي 1.9 مليار دولار خلال عام 2019.

انعكاساً للتطورات السابقة، يتوقع تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 3.9 مليار دولار تمثل نحو 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 3.8 مليار دولار تعادل نحو 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والتمويلية
صندوق النقد العربي
مبنى ب، 2821، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 2 6171552
فاكس: +971 2 6526434
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
Website: <http://www.amf.org.ae>